مراحل وخطوات الحصول على الاعتماد الدولي المتخصص لبرنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت

الواقع الراهن وإمكانات التطوير

أ.د. حسين سالم مرجين **د. مصباح سالم العماري**

mrginhussein@yahoo.com **mspah545@yahoo.com**

يُشكل الاعتماد الدولي المتخصص هاجسا وقلقا لكثير من الكليات و البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في ظل واقع العولمة والتنافس، فأصبح من الضروري القيام ببناء برامج تعليمية فعالة وفقا لمعايير مهنية متخصصة، فالاعتماد الدولي المتخصص يُمثل البوابة نحو الاعتراف الدولي المهني بالمخرجات التعليمية، كما أنه يسهم في الرفع من القدرة التنافسية والجاهزية لسوق العمل، وإيجاد وظائف جديدة، كما يُعزز أيضًا قيمة الشهائد العلميّة الممنوحة.

وتمكنت مجموعة من الكليات في الجامعات العربية و تحديدا المتخصصة في إدارة الأعمال من الحصول على الاعتماد الدولي المهني من هيئات ومنظمات مهنية متخصصة، وبشكل خاص من جمعيّة تطوير كليّات إدارة الأعمال الدوليّة AACSB بالولايات المتحدة الأمريكية - التي تأسست سنة 1916م - حيث يعد الاعتماد الذي تمنحه هذه الجمعية الاعتماد الأوسع والأكثر اعترافاً بإدارة الأعمال على مستوى العالم، ونذكر من بين الكليات والبرامج العربية التي تحصلت على الاعتماد الدولي المتخصص: برنامج إدارة الأعمال في الجامعة الأميركيّة في مصر ، وكلية إدارة الأعمال بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، وكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية، وبرنامج إدارة الأعمال بالجامعة اللبنانية الدولية، و كلية العلوم الإدارية بدولة الكويت.

لذا فإن موضوع هذه الورقة سوف يركز على دراسة نموذج لواقع الجودة والاعتماد في إحدى برامج الجامعات الليبية، وهو برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت، وذلك من خلال البحث والكشف عن واقع تطبيق الجودة والاعتماد في البرنامج المذكور، وكذلك إمكانات استيفاء تحقيق الاعتماد الاكاديمي الدولي، من خلال وضع خارطة لمراحل الحصول على الاعتماد الأكاديمي الدولي لبرنامج إدارة الأعمال ، على اعتبار أن الحصول على ذلك الاعتماد يُشكل الطريق نحو تحقيق التميز والإبداع والمنافسة للمخرجات التعليمية، كما يمكن أن يستفيد من هذا النموذج عدة أطراف، منها الجامعات الليبية، والباحثون والمهتمون بقضايا الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، وبالتالي تنبع أهمية الورقة العلمية في النقاط التالية:

1- تسليط الضوء على أحد أهم الموضوعات العلمية في مجال الجودة والاعتماد, وهو الاعتماد الأكاديمي المتخصص, والذي يتسم بندرة المراجع المرتبطة به، وبشكل خاص النماذج التطبيقية .

2- توفير إطار معرفي ومعلوماتي عن متطلبات الاعتماد الدولي للجامعات والبرامج التعليمية في الجامعات الليبية, وسبل وطرق تحقيقه.

3- الإسهام في تحسين وتطوير بنية البرامج التعليمية في الجامعات والكليات, وذلك بتقديم نموذج عن تجربة عملية يستفاد منها (برنامج إدارة الأعمال).

4- مساعدة وحث مختلف الجامعات والقيادات الإدارية والأكاديمية على وضع اللبنات الأولي لترسيخ مبادئ الاعتماد المتخصص والاحاطة بحيثياته.

كما تهدف هذه الورقة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على أهمية الاعتماد الأكاديمي الدولي في التعليم الجامعي.
2. التعرف على واقع الجودة والاعتماد في جامعة سرت.
3. توضيح واقع تطبيق الجودة والاعتماد في برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت.
4. التعرف على التحديات التي تواجه برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت في الحصول على الاعتماد الأكاديمي .
5. تحديد بعض المقترحات الاسترشادية لحصول برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت على الاعتماد الأكاديمي.
6. فتح النقاش والحوار حول موضوع الاعتماد الأكاديمي المتخصص من خلال تجربة برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت.

المنهجية المستخدمة

سيتم استخدام المنهج الوصفي حيث يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وصولًا إلى استنتاج تحليل الحقائق، كما أن تحليلنا وإجاباتنا عن الأسئلة المثارة في هذه الورقة ستعتمد أيضا على حصيلة التقارير عن برامج الجودة في جامعة سرت الصادرة عن المركز الوطني لضمان الجودة، إضافة إلى تقرير جائزة البرنامج الأكاديمي – لبرنامج إدارة الأعمال - جامعة سرت لعام 2014م، وكذلك سيتم الاستناد على تقارير ورش العمل التدريبية وتقارير لجان التدقيق الداخلي والخاصة ببرنامج الإدارة، وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذه الورقة إلى ستة محاور رئيسة، وسنحاول في كل محور طرح عدد من التساؤلات المهمة ذات العلاقة بموضوع البحث، ومن ثم الوصول إلى إجابات لها، كما سيتم إصباغ تلك الإجابات بوجهة نظر البحاث ، ثم سنتبع ذلك بتلخيص عام للنقاط الجوهرية التي تم طرحها في هذه الورقة.

أهم التساؤلات:

مما سبق يمكن تحديد أهم التساؤلات في التالي:

1. ما المقصود بالجودة والاعتماد بالنسبة للتعليم الجامعي في ليبيا ؟
2. ما هو واقع الجودة والاعتماد في جامعة سرت؟
3. ما هي أهم برامج وأنشطة تطبيق الجودة والاعتماد في برنامج إدارة الأعمال – جامعة سرت؟
4. ما هي أهم خطوات الحصول على الاعتماد الدولي الأكاديمي؟
5. ما هي أهم الصعوبات التي تواجه الحصول على الاعتماد الدولي المتخصص لبرنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت ؟
6. ما هي أهم المقترحات الاسترشادية للحصول على الاعتماد الدولي المتخصص لبرنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت؟

وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذه الورقة إلى ستة محاور رئيسة وهي:

- المحور الأول : مفهوم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي بليبيا.
- المحور الثاني : واقع الجودة والاعتماد في جامعة سرت.
- المحور الثالث : أهم برامج وأنشطة تطبيق الجودة والاعتماد في برنامج إدارة الأعمال – جامعة سرت
- المحور الرابع : أهم خطوات ومراحل الحصول على الاعتماد الدولي الأكاديمي
- المحور الخامس: أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه الحصول على الاعتماد الدولي لبرنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت.
- المحور السادس: أهم المقترحات الاسترشادية للحصول على الاعتماد الدولي المتخصص لبرنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت.

- **المحور الأول : مفهوم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي بليبيا**

مع تأسيس المركز الوطني لضمان الجودة في ليبيا العام 2006م، طالب المركز الجامعات الليبية كافة؛ بضرورة إنشاء مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، غايتها الأساسية بناء نظام فعال لضمان الجودة، استناداً لمعايير الاعتماد الوطنية ، ومع صدور قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م، أصبحت الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، وفقا للقانون المذكور إلزاميا لكل مؤسسات التعليم العالي، وجاء تعريف الجودة في دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الصادر عن المركز الوطني لضمان الجودة العام 2012م، بأنها

" تعني الدقة والإتقان عبر الالتزام بتطبيق المعايير القياسية في الأداء" في حين عرف الدليل مفهوم ضمان الجودة بكونها " التأكد من تطبيق آليات وإجراءات في الوقت الصحيح والمناسب؛ للتحقق من بلوغ الجودة المستهدفة بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية"، وهذا يعني أن مفهوم ضمان الجودة يحمل في طياته مفاهيم رئيسة، هي:

1. المعايير
2. التقييم والتقويم
3. الاعتماد

وهذا يعني ضمنياً التزام المؤسسة التعليمية، سواء أكانت جامعة أم كلية أم قسم بتقديم خدمات أكاديمية وتربوية ذات معايير محددة، من خلال استخدام آليات تقييم وتقويم، قد تكون داخلية أو خارجية للحصول على الاعتماد المطلوب .

1. المعايير

عرف الدليل الصادر عن المركز المعايير بأنها " المواصفات اللازمة للتعليم التي يمكن قبولها لضمان جودته وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة، ومقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقييم الأداء الجامعي وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة" كما قسم الدليل المعايير إلى نوعين هما :

النوع الأول : المعايير القياسية : وهي الأسس التي يضعها مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية. وتمثل الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تفي بها المؤسسة في برامجها التعليمية التي تنفذها.

النوع الثاني : المعايير المعتمدة: وهي الأسس التي تحددها المؤسسة التعليمية لذاتها، ويعتمدها مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية بشرط ألا تقل عن مستوى المعايير القياسية.

وعلى هذا الأساس فإنه وفقًا للدليل الصادر عن المركز الوطني لضمان الجودة 2012م ، يحق لأي جامعة ليبية أن تبني معاييرها الخاصة بها بشرط ألا تقل عن المعايير التي وضعها المركز.

2. التقييم والتقويم

بين دليل المركز الوطني لضمان الجودة مفهومي التقييم والتقويم بأنهما يقودنا نحو قياس الأداء للمؤسسة التعليمة أو البرنامج التعليمي، حيث عرف التقييم بأنه **(دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012، 12)** : عملية قياس جودة الأداء في كل الأنشطة بهدف التحسين المستمر للأداء المستقبلي، في حين وضح بأن التقويم عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب تتخذ بناءً على نتائج التقييم، تكفل ضمان تنفيذ المعايير المتعارف عليها لبلوغ مستويات الجودة المستهدفة في المؤسسة التعليمية

3. الاعتماد

أوضح دليل المركز مفهوم الاعتماد بأنه **(دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012، 15)** "مجموعة الإجراءات والعمليات التي يقوم بها المركز من أجل التأكد من أن المؤسسة قد حققت شروط مواصفات الجودة وضمانها المعتمدة، وأن برامجها تتوافق والمعايير المعتمدة والمعلنة" كما يتم اعتماد المؤسسة التعليمية بناءً على اعتمادين هما:

- اعتماد مؤسسي
- اعتماد برامجي

فالاعتماد المؤسسي يعني التأكد من أن المؤسسة لديها المقدرة والإمكانات على تنفيذ رسالتها وأهدافها المعتمدة وفقاً لمعايير محددة، في حين يقصد بالاعتماد البرامجي: تقييم البرامج بمؤسسة تعليمية حاصلة على الاعتماد المؤسسي، للتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تحقيقها لمتطلبات الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير والضوابط المعلنة ، والاعتراف بأن البرنامج التعليمي بها قد حقق أو وصل إلى الحد الأدنى على أقل تقدير من معايير الجودة.

بالتالي تستند عملية تطبيق الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في ليبيا إلى عدد ستة أسس ومرتكزات، وذلك للحصول على الجودة والاعتماد، حيث يمكن تحديد تلك المرتكزات في التالي: **(دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ، 2012، 64-48).**

1. طلب الترخيص.
2. الاعتماد المبدئي المؤسسي.
3. الاعتماد المبدئي البرامجي.
4. الاعتماد النهائي المؤسسي.
5. الاعتماد النهائي البرامجي.
6. ضمان الجودة.

كما تستند كل هذه المراحل إلى معايير ومتطلبات الجودة والاعتماد المنصوص عليها في دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، بما يضمن تمتع المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي بمستوى عالٍ ومميز من الأداء، فالاعتماد إذن هو عبارة عن مكانة أكاديمية تمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي مقابل الاستيفاء لمعايير معتمدة ومعلنة من قبل جهات الاعتماد، بهدف تحسين وتطوير المؤسسات والبرامج التعليمية المقدمة، مع مواكبة متطلبات سوق العمل والتنمية.

وبحسب دليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي **(دليل ضمان الجودة واعتماد ، 2009، 38)** فإن جامعة سرت تعتبر من ضمن مؤسسات التعليم العالي الحكومية المتحصلة على الاعتماد المبدئي وذلك من منطلق أنها قد خضعت لمتابعة الجهات المشرفة عليها في السابق وهذا يدفعنا للبحث عن واقع الجودة والاعتماد في جامعة سرت، وهو ما سيتم التطرق إليه في المحور الثاني.

- **المحور الثاني : واقع الجودة والاعتماد في جامعة سرت**

تأسست جامعة سرت العام 1989م، كفرع من جامعة قاريونس في مدينة سرت، وفي العام 1992 أصبحت جامعة مستقلة تحت اسم جامعة التحدي، حيث افتتحت عددا من الكليات والفروع، وفي العام 2010 أصبح اسم الجامعة تحت مسمي "جامعة سرت"، ويبلغ عدد الكليات في الجامعة حوالي 14 كلية، في حين يبلغ عدد البرامج التعليمية الجامعية حوالي 48 برنامجا، ويبلغ عدد الطلبة للعام الدراسي 2012 ،2013م حوالي 10369 طالباً وطالبة، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس القارين حوالي 434 أستاذا، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين حوالي 154 أستاذا، وعدد الموظفين بالجامعة حوالي 1254**(مرجين، 2014، 151)**.

وخلال الفترة من أواخر 2015 إلى 2016 أصبحت مدينة سرت تحت سيطرة جماعات متطرفة، وخلال هذه الفترة تم إغلاق مقر الجامعة الرئيس، حيث أجبرت إدارة الجامعة للنزوح من المدينة والانتقال إلى مدينة مصراتة ومن ثم الانتقال إلى مدينة طرابلس، في حين استمرت بعض الفروع من الكليات والأقسام الموجودة خارج مقر الجامعة بالتدريس حتى العام 2016م، وفي العام 2017 رجعت الجامعة إلى فتح أبوابها بعد طرد الجماعات المتطرفة من المدينة، إلا أن ذلك كلف المدينة بجامعتها الكثير، حيث تعرضت مباني ومرافق الجامعة للتدمير والحرق، ومع حلول العام الدراسي الحالي 2017/ 2018م بدأت الدراسة بالجامعة، وهي ساعية بشكل حثيث إلى إعادة تفعيل برامج الجودة وضمانها. **(مرجين، 2017، 231).**

فيما يتعلق ببرامج وأنشطة الجودة وضمانها في الجامعة، فتعد جامعة سرت من أوائل الجامعات الليبية في تأسيس مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، حيث تأسس مكتب الجودة بالجامعة العام 2005م، وتم البدء الفعلي لبرامج الجودة وضمانها العام 2008م، ففي تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية الصادر عن المركز الوطني لضمان الجودة 2010م، بين واقع الجامعة فيما يتعلق بتطبيق برامج الجودة وضمانها في النقاط التالية **(مرجين، وآخرون، 2010)** :

- امتلاك الجامعة للرؤية والرسالة.
- أهداف الجامعة تحتاج إلى تحديث وتطوير.
- الجامعة ليس لديها خطة إستراتيجية.

- وجود دليل إرشادي للجامعة.
- وجود تفاعل وتواصل بين مكتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعة مع الوحدات الإدارية المختلفة.
- يعد مكتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعة ضمن الهيكل الإداري والأكاديمي في الجامعة إلا أنه لا يتم دعوة مدير مكتب الجودة للاجتماعات الدورية.
- قامت الجامعة بعقد عدد محدود من الندوات والحلقات العلمية وورش العمل عن الجودة.
- اقتصرت الدراسات الذاتية في الجامعة على بعض الكليات والأقسام.

وخلال العام 2012م رصد تقرير صادر عن المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عددا من الممارسات الجيدة التي قام بها مكتب ضمان وتقييم الأداء بالجامعة وهي على النحو التالي :

1. الاجتماعات التقابلية مع الكليات للتأكيد على تطبيق جودة وتحسين البرامج التي تقدمها الجامعة ومطابقتها للمعايير المحلية والعالمية
2. تنفيذ ورش عمل للتعريف بالدراسة الذاتية استهدفت رؤساء الأقسام العلمية ومنسقي ضمان الجودة وتقييم الأداء في جميع الكليات
3. تنفيذ برامج وورش عمل في توصيف البرنامج التعليمي والمقرر الدراسي والتخطيط الإستراتيجي
4. استضافة ورشة عمل حول ضمان الجودة خاصة بالطلاب نظمها المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية .
5. طباعة عدد من المطويات والملصقات الخاصة بالإرشاد الأكاديمي والتعـــــريف بالجامعة
6. تنفيذ ورش عمل خاصة بالموظفين.
7. إنجاز وثيقة الخطة الإستراتيجية ووضع السياسات
8. إنجاز دليل إجراءات الأعمال الأكاديمية و الإدارية لجميع إدارات و مكاتب الجامعات.
9. إنجاز دليل شؤون أعضاء هيئة التدريس
10. إنجاز دليل الدراسات العليا .
11. إجراء التدقيق الداخلي على جميع برامج الدراسات العليـــا.
12. توزيع نماذج طلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي واعتماد المقررات.
13. توحيد المسميات وأرقام المقررات للكليات.
14. المشاركة في برامج دولية حول الجودة وضمانها.

15. إعداد ميزانية تقديرية لمكتب الجودة بالجامعة.
16. التنسيق المستمر مع المركز الوطني لضمان الجودة.
17. تشكيـل لجنة رئيسة ولجان فرعية للوقوف على جهود الجودة بالكليات.
18. إنجاز دراسة ذاتية في بعض الكليات وإعداد التقرير النهائي وتحليل البيانات.
19. عمل استبانات تقييم الطلاب للمقررات الدراسية بالأقسـام العلمية.
20. استحداث جائزة أفضل برنامج أكاديمي.
21. تطوير الموقع الإلكتروني للجامعة وفقاً للمعايير الدولية.

كما أوضح تقرير الزيارات الاستطلاعية الصادر عن المركز الوطني لضمان الجودة 2013 واقع الجودة وضمانها في جامعة سرت من خلال عدد من الملاحظات **(مرجين، وآخرون، 2013، ص ص 152 -157)**:

- الجامعة والكليات لها رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومعلنة ومعتمدة.
- توجد خطة إستراتيجية وخطط تنفيذية لتحقيق الأهداف في كل الإدارات والمكاتب والكليات.
- توجد خريطة تنظيمية هيكلية في كل إدارة ومكتب وكلية، ويوجد توصيف معلن لكل الوظائف الإدارية للموظفين كل حسب وظيفته.
- تستخدم الجامعة رسالتها كأساس للتقييم الداخلي وتحسين الجودة وذلك باستخدام نموذج لمتابعة سير العملية التعليمية.
- أساليب التعليم الذاتي ليست سائدة ومعتمدة في البرامج التعليمية، إلا أن أعضاء هيئة التدريس يشجعون الطلاب على القراءات الإضافية ويحاولون التنويع في طرق التحصيل العلمي، كما أن الكليات حريصة على استخدام الطلاب للكتاب المنهجي بديلاً عن المذكرات الجاهزة، كما أنها تدرك قيمة مشاريع التخرج لذا فإنها تعتمد لجاناً خارجية من الجامعات الليبية لتقييم تلك المشاريع.
- أما التدقيق والتقييم في كفاية أعضاء هيئة التدريس بما يتفق مع رسالة وأهداف الجامعة تبين فعلاً وجود تدقيق في تعيين أعضاء هيئة التدريس الليبيين، كما أنه توجد آلية عامة للجامعة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، حيث تشكل لجنة برئاسة وكيل الشؤون العلمية، ومدير إدارة أعضاء هيئة التدريس، وعضو هيئة تدريس خارجي في نفس التخصص المقدم لشغل الوظيفة، وتعتمد اللجنة المشكلة على معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس منها نشر إعلانات رسمية لقبول أعضاء هيئة التدريس، نماذج استبانة عن حاجة الأقسام العلمية بالكليات لأعضاء هيئة التدريس، نسب أعداد الطلبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس، وعدد أعضاء هيئة التدريس الموفدين والمعيدين.

- يتم قبول الطلبة في الكليات وفقا لشروط تتماشى مع لوائح التعليم العالي وإمكانات الجامعة والقدرة الاستيعابية للكليات، ويتم تحديد ذلك في اجتماعات مسجلي الكليات مع المسجل العام للجامعة، حيث تعرض خطة التسجيل المعدة مسبقاً، كما أن الجامعة توفر منظومة إلكترونية في كل كلية لسرعة إتمام عملية القبول والتسجيل ومنح الإفادات وكشوف الدراجات وغيرها من الإجراءات الأخرى المتعلقة بالقبول والتسجيل، كما يوجد نظام الإرشاد الأكاديمي ودليل ولوائح داخلية للدراسة والامتحانات كلها تتماشى مع لوائح التعليم العالي.
- تتم خدمات الدعم التعليمية من خلال إدارة المكتبات والمطبوعات ومركز المعلومات والاتصالات ومكتب الحرس الجامعي ومكتب المخازن، ومن خلال عملية التقييم اتضح وجود مكتبة عامة لديها خطة تشغيلية ومكتبة خاصة في كل كلية، فالمكتبة العامة مكونة من دورين تعمل بشكل جزئي بسبب أعمال الصيانة القائمة فيها وتتوفر فيها الكتب والمراجع والدوريات، وتتناسب طاقتها الاستيعابية مع العدد الفعلي لرواد المكتبة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، كما يتوفر مناخ صحي في المكتبة (تهوية، إضاءة، نظافة)، كما تتوفر فيها إجراءات الأمن والسلامة (مخارج للطوارئ، منظومة مطفئات حرائق).
- يوجد في الجامعة موقع إلكتروني للتعريف بالجامعة وأنشطتها المختلفة، ويعمل بخطة تشغيلية يتبع إدارة النشاط والإعلام.
- تتوفر بالجامعة مبان وساحات وقاعات دراسية ومواقف للسيارات وشوارع حيث تم تصميمها من البداية كجامعة، ولكن معظم هذه المباني والمرافق تعرضت إلى الهدم والحرق والسلب بسب حرب العام 2011م.
- توجد بالجامعة وحدة تتولى البحث العلمي، وتوجد نواح تطبيقية أخرى تخدم المجتمع والبيئة، وتتفق الخطة البحثية مع رسالة الجامعة وأهدافها المعلنة، وتعتمد الجامعة آليات لمتابعة الخطط البحثية في صورة اجتماعات دورية، كما توجد مجلات علمية مُحكمة في أغلب كليات الجامعة.

بعد تناول واقع الجودة والاعتماد في جامعة سرت فإن الهدف الذي نسعى إليه في الصفحات القادمة هو استعراض أهم برامج وأنشطة تطبيق الجودة والاعتماد في برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت، وهذا ما سيتم تناوله في الحور التالي.

- **المحور الثالث : أهم برامج وأنشطة تطبيق الجودة والاعتماد في برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت.**

يعتبر قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد - جامعة سرت ، من الأقسام الرائدة في الكلية الاقتصاد، حيث استقبل أول دفعاتـــــه مع بدايــة العام الجامعي 1994/1993 م، ويبلغ عدد الطلاب المتخصصين بقسم إدارة الأعمال حوالي(80) طالبا وطالبة خلال فصل الخريف لسنة 2018-2017، ويتطلع القسم إلى النهوض بدور متميز في إعداد وتأهيل كادر متخصص في مجالات العلوم الإدارية مزود بالمعارف والمهارات المتنوعة التي تمكنه من المنافسة في سوق العمل والمساهمة في خدمة مؤسسات المجتمع.

ويبلغ عدد أساتذة البرنامج حوالي (11) أستاذا، من ذوي الكفاءات والخبرة في مجالات تخصصاتهم , والجدول رقم (1) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم العلمية .

جدول رقم (1) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم

المؤهل العلمي	الدرجة العلمية	التخصص العلمي
دكتوراه	أستاذ مشارك	إدارة استراتيجية
دكتوراه	أستاذ مساعد	إدارة الموارد البشرية
دكتوراه	أستاذ مساعد	إدارة تسويق
دكتوراه	أستاذ مساعد	إدارة الجودة الشاملة / إدارة استراتيجية
دكتوراه	محاضر	بحوث عمليات
دكتوراه	محاضر	إدارة العمليات والنقل
دكتوراه	محاضر	إدارة موارد بشرية
دكتوراه	محاضر	إدارة وتنظيم
دكتوراه	محاضر	سلوك تنظيمي
دكتوراه	محاضر	موارد بشرية
ماجستير	محاضر	سلوك تنظيمي

كما قامت إدارة البرنامج بصياغة الرؤية والرسالة والأهداف، التي تم اعتماها من قبل عمادة الكلية ومن ثم رئاسة الجامعة، وخلال العام 2014م أصدر رئيس الجامعة القرار رقم (304) بشأن تشكيل لجان لتدقيق البرامج الأكاديمية المرشحة للمنافسة على جائزة جودة البرنامج الأكاديمي، حيث قامت كلية الاقتصاد بترشيح برنامج إدارة الأعمال ليكون من ضمن البرامج المنافسة للحصول على الجائزة المذكورة حيث استندت الجائزة على استبانة تتكون من ستة محاور ركزت على أهم المعايير والضوابط والمتطلبات التي يجب أن تستوفيها البرامج للحصول على جائزة الجودة للبرنامج الأكاديمي، والمحاور هي :

1) البرنامج التعليمي .
2) هيئة التدريس .

3) خدمات الدعم التعليمية .
4) الشؤون الطلابية
5) المرافق .
6) ضمان الجودة والتحسين المستمر.

وقامت اللجنة المكلفة بالتقييم بزيارة برنامج إدارة الأعمال خلال الفترة من 01 -04 / 06 / 2014م، حيث أوضحت اللجنة المذكورة بأن البرنامج لديه عدد من الممارسات والأنشطة، وهي :

1) يوجد رؤية ورسالة وأهداف معلنة واضحة الدور للبرنامج.
2) يوجد توصيف للقرارات الدراسية على النماذج المخصصة لذلك من مركز ضمان الجودة تشتمل مصفوفة على المقرر الدراسي.
3) يوجد عدد كاف من أعضاء هيئة تدريس جميعهم من حملة درجة الدكتوراه يتم اختيارهم وفق المعايير المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك من جامعة سرت، ويعتبر معدل الطالب عضو هيئة التدريس معدل جيد بالنسبة للتخصص 1:9
4) يوجد ملفات متكاملة تشمل السيرة الذاتية لجميع أعضاء هيئة التدريس للبرنامج.
5) تفعيل جميع الوحدات الخاصة بقسم التسجيل والقبول بالبرنامج يتم قبول الطلاب وفق الضوابط والشروط النافذة لمعايير التنسيب والقدرة الاستيعابية للبرنامج.
6) يوجد منظومة دراسة وامتحانات دقيقة تسهل متابعة الطلاب من حيث التقييم العام في معدلات أدائهم في البرنامج.
7) يقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية بجهد مشكور لتذليل الصعاب والرفع من جودة البرنامج الأكاديمي.

كما أكدت لجنة التقييم على وجود عدد من الممارسات والأنشطة التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، وهي:

1) يوجد توصيف للبرنامج الأكاديمي حسب النموذج المعتمد من قبل مركز ضمان الجودة غير أنه يفتقر إلى المعايير الأكاديمية القياسية المعتمدة، ومصفوفة البرنامج.
2) توجد مكتبة خاصة بالبرنامج التعليمي ولكنها فقيرة من حيث عدد ونوع المصادر والمراجع.
3) توجد منظومة إلكترونية للتسجيل والقبول ولكن تحتاج للتفعيل والربط بالشبكة الالكترونية بموقع الجامعة لتسهيل عملية اتصال الطلاب لغرض إتمام إجراءاتهم.

4) توفر إدارة البرنامج الإرشاد الأكاديمي بمعدل 12:10 طالبا لكل مرشد أكاديمي ويحتاج نظام الإرشاد لتفعيل أكثره .
5) تتوفر للبرنامج مرافق تساعد في تحقيق أهدافه ويتفحصها العدد الكافي من مكاتب أعضاء هيئة التدريس.
6) وجود علامات ولوحات إرشادية لمستخدمي المرافق إلا أنها غير كافية وغير موزعه بشكل جيد.
7) زيادة تفعيل آليات التقويم الدوري للمناهج وعمليات التعليم والتعلم والإرشاد الأكاديمي وغيرها من المهام والاستفادة من نتائج التقويم لتطوير المناهج وتحسين القدرات التنافسية للبرنامج.

كما أسهم برنامج إدارة الأعمال في العديد من الأنشطة والبرامج داخل وخارج الجامعة، وذلك في شكل مؤتمرات، وورش عمل، وندوات، واستشارات، وحلقات علمية، حيث تناولت تلك الأنشطة مجالات كثيرة ومتنوعة، منها على سبيل المثال : ريادة الأعمال، وأخلاقيات العمل، والتنمية الاقتصادية، والجودة في التعليم العالي، كما شملت تلك الأنشطة القيام بزيارات علمية لعدد من جامعات العالمية منها: جامعة هارفرد، وجامعة مدل سكس, كما تضمنت أيضا القيام بزيارات عدد من الدول العربية والأجنبية شملت طوكيو، واوكرانيا ومالطا، والأردن، والسودان، ومصر، إضافة إلى المشاركة في العديد من الدورات التدريبية والتثقيفية على سبيل المثال: الأرشفة الإلكترونية، والسكريتارية، والحفظ والفهرسة، والخطط الإستراتيجية والتشغيلية, إلى جانب تقديم الاستشارات الإدارية المتخصصة إلى أقسام وإدارات ومكاتب الجامعة, كما قام البرنامج بالمساهمة في وضع الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للجامعة، وكذلك إعداد التوصيف الوظيفي والهيكل التنظيمية والملاكات الوظيفية بالجامعة .

ومن ناحية أخرى قامت إدارة البرنامج بتفعيل برنامج الدارسات العليا، والمساهمة في إنشاء مجلة علمية بالكلية، إضافة إلى إعداد الدراسة الذاتية للبرنامج، وتوصيف المقررات الدراسية، كما يسهم البرنامج في دعم ومساندة المجتمع المحلي كأحد مسؤولياته المجتمعية، وذلك بتوجيه بحوث التخرج بالبحث والاستقصاء عن المشاكل والقضايا المجتمعية، وتقديم المعالجات والتوصيات والمقترحات حيالها.

أن سعي برنامج إدارة الأعمال الحثيث نحو الحصول على الاعتماد البرامجي النهائي إنما بغية الحصول على الاعتماد الدولي التخصصي، كون الاعتماد الوطني يُشكل المفتاح للحصول على الاعتماد الدولي، بالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : كيف يمكن الحصول على الاعتماد الأكاديمي الدولي التخصصي ، وهذا يدفعنا للبحث أيضًا عن ماهية الاعتماد الأكاديمي الدولي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المحور التالي.

- **المحور الرابع : أهم خطوات للحصول على الاعتماد الدولي المتخصص**

لقد ظهر مفهوم الاعتمادية (Accreditation) في الآونة الاخيرة في العديد من المؤسسات والبرامج التعليمية بمختلف تخصصاتها, وذلك بقصد أن تحصل تلك البرامج التعليمية علي الاعتماد والاعتراف الأكاديمي لها من منظمات وهيئات وجمعيات دولية عريقة ورائدة في مجالات تخصصاتها, والتي تضع مجموعة من المتطلبات والمعايير التي يجب علي المؤسسة أو البرنامج المتقدم للاعتماد أن يحققها, من أجل تحقيق الاعتماد المتخصص, و تمر عملية الاعتماد بمجموعة من الخطوات والإجراءات الإدارية والأكاديمية التي تقوم بها الجهة المانحة للتأكد من أن البرنامج التعليمي أو المؤسسة مقدمة طلب الاعتماد تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعة والتي ترتبط بالجوانب الأكاديمية والإدارية والخدمية وتضمن هذه المعايير جودة العمليه التعليميه ومخرجاتها، في حين يقصد بالاعتماد الدولي المهني المتخصص هو الاعتراف بجودة وأهلية المخرجات التعليمية لممارسة المهن المختلفة، ويعتمد هذا الاعتماد على ما تصدره الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة بكل مهنة من معايير تحدد مدى كفايات من يمارس هذه المهنة، وهو يعني " الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كالاتحادات والروابط والنقابات المهنية الخاصة بكل مهنة. (**http://www.higher-edu.gov.lb/Workshops/HE_Law_Conf/WS1-P3.htm**).

ويقصد بالاعتماد الدولي بشكل عام الاعتراف وإجازة البرنامج التعليمي، حيث تقوم بعملية التقييم منظمة أو هيئة دولية متخصصة وفقا لمعايير محددة ومعلنة، وتقر بأن البرنامج المقيم قد حقق أو وصل إلى الحد المطلوب من المعايير المعلنة. ومن هنا يسعي برنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت للحصول على الاعتماد الدولي من الجمعية الامريكية لكليات ومدارس الاعمال Association to advance collegiate (AACSB) (schools of business)، كونها أعرق منظمة دولية مهتمة بتطوير برامج إدارة الأعمال، ومقرها الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه الخطوة إلى الارتقاء بجودة المخرجات التعليمية لمواكبة متطلبات سوق العمل والتنمية، من خلال التعاطي مع أعلى المعايير الأكاديمية المهنية، واكساب المخرجات التعليمية الكفايات والمهارات المهنية، إضافة إلى السعي أن يكون برنامج إدارة الأعمال بالجامعة منصة متقدمة للتعليم والتعلم والبحث العلمي والمسؤولية المجتمعية سواء أكانت على مستوي القطاع الحكومي أم القطاع الخاص، والاسهام في تطوير مجالات العمل والابداع والريادة والابتكار في الحياة العمليةِ.

ويهدف الاعتماد الدولي المتخصص إلى التأكيد بأن المخرجات من البرامج التعليمية ذات معارف وكفاءات ومهارات وتستطيع مزاولة المهن بتميز، وتتمحور أهداف الاعتماد الدولي المهني في الآتي :

- الرفع من مستوى الأداء المهني للمخرجات التعليمية.
- تشجيع العاملين على العمل الجماعي لتطوير وتحسين مؤسستهم التعليمية.
- التحول نحو بناء ثقافة التعلم.
- السعي وبشكل مستمر نحو متابعة المستجدات في ميدان التخصص.
- تبين للمجتمع ومؤسساته بوجود برامج تعليمية متميزة.
- يُسهل عمليات الانتقال الطلابي من مؤسسة تعليمية إلى مؤسسة أخرى.

وتشترط جل هيئات الاعتماد الدولية ضرورة حصول المؤسسة أو البرنامج على الاعتماد الوطني كخطوة أولي نحو الولوج للاعتماد الدولي المتخصص أو المهني، وفي هذا الصدد سمح المركز الوطني لضمان الجودة للمؤسسات والبرامج التعليمية بناء أو تبني معايير معتمدة بشرط ألا تقل عن مستوى المعايير القياسية التي وضعها المركز.

وتتحدد خطوات الحصول على الاعتماد الدولي المتخصص المهني من لــ (AACSB) في التالي **(http://www.aacsb.edu/accreditation)**:

- تقدم المؤسسة التي تريد الحصول على الاعتماد طلباً لــ (AACSB) .
- يطلب من المؤسسة المستهدف اعتمادها تقديم الوثائق المطلوبة للاعتماد ، ولعل أهم هذه الوثائق هو تقرير التقييم الذاتي، الذي يستعرض تقييم الوضع الحالي للمؤسسة أو البرنامج يتضمن تحديد مواطن القوة والضعف في المنهج الأكاديمي، والنظام الإداري، والمسؤولية المجتمعية، ورصد الاسهامات العلمية الأكاديمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، كما يتوجب إشراك الهيئة التدريسية والموظفين والطلاب وممثلي عن سوق العمل سواء من القطاع الحكومي أم الخاص، ويمكن أن تستغرق عملية التهيئة للاعتماد من ثلاث إلى خمس سنوات؛ إذ أن لائحة الوثائق طويلة وبحاجة الى وقت كافٍ للإعداد، حيث يتوجب على البرنامج مثلا العمل على مواءمة أهدافه الاستراتيجية مع معايير الاعتماد الصادرة عن AACSB .
- يتم تعيين لجان ومرشدين لمساعدة المؤسسة أو البرنامج في الحصول على الاعتماد وإعداد الخطة الاستراتيجية، حيث يتم الاستعانة بهذه اللجان في حال وجود أي عراقيل أو صعوبات تواجه المؤسسة أو البرنامج.
- تتم زيارة المؤسسة المستهدف اعتمادها ومقابلة المسؤولين والأساتذة والطلاب وكذلك بعض الخريجين للتحقق من استيفاء المعايير
- يقدم تقرير عن المؤسسة إلى الرئيس المسؤول ويعطى فرصة الرد على ما جاء في التقرير

- يصدر تقرير بالاعتماد أو عدمه.
- إذا صدر تقرير بالاعتماد والذي مدته خمس سنوات على المؤسسة أو البرنامج أن يبرهن خلال هذه الفترة بالاستمرار في تطبيق المعايير، والتطوير والتحسين المستمر، حيث تتم مراجعة المؤسسة أو البرنامج كل خمس سنوات لضمان استمرارها في إظهار التفاعل والابتكار والتأثير للوفاء بالمعايير.

كما حددت الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال (AACSB) عددا من المعايير والوثائق الواجب توفرها للبرامج والكليات الراغبة في الحصول على الاعتماد الدولي المتخصص، وكذلك الممارسات الواجب اتباعها وآليات وأساس الحكم والتقييم وارشادات للتوثيق، كما تقوم الجمعية بتعديل معاييرها بشكل دوري، ففي عام 2010 تم تنقيح معايير اعتماد AACSB ، وكذلك متطلبات العمليات والوثائق المطلوبة، وتعتبر معايير 2013م أحدث مراجعة للمعايير والوثائق بعد أكثر من عامين من الدراسة، والتعاون مع مجتمع التعليم الإداري العالمي ومنظمات أصحاب العمل، وتركز هذه المعايير على ثلاثة أسس هي :

1. تعزيز المشاركة : من خلال توطيد الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال الحكومي والخاص لتكون حاضنة للممارسات المهنية والريادية، فالمشاركة الأكاديمية أو المهنية تعني التعاطي بمهنية مع مكونات المجتمع المحلي في الجانب الأكاديمي وذلك بتقديم البحوث والاستشارات والتوصيات وإقامة المؤتمرات والندوات المتخصصة التي تدعم حل المختنقات الراهنة والمحتملة, بالإضافة إلى القيام بدور توعوي تثقيفي في المجالات الحديثة والمستجدة بشتي أشكالها, وذلك من خلال التدريب النظري والعملي المتخصص.
2. تسريع الابتكار : ترسيخ مفاهيم وطرق الابتكار في مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي وريادة الأعمال، أي أن تبتكر وتستثمر في رأس المال الفكري؛ وذلك بتطوير برامج جديدة, كحواضن للأعمال الريادية, وذلك من خلال الدعم المعنوي والإداري بتقديم وعمل الدراسات في المجالات المعروضة, ويمكن ذلك عن طريق إيجاد مكاتب خدمات دعم ومساندة للرياديين تعمل على فتح قنوات تواصل مثمر بين كل الأطراف.
3. زيادة التأثير : حيث يتوجب على المؤسسة أو البرنامج القيام بممارسات لها تأثير على المجتمع المحلي والدولي، إضافة إلى التأثير على تطوير مهارات الطلاب, باعتبارهم أحد أهم أدوات التأثير محليا ودوليا, وذلك عن طريق تنمية مدركاتهم ومعارفهم بشكل يضمن مساهمتهم بشكل مؤثر على بيئتهم المحلية والدولية, أن الاتجاه الدولي الحديث في مجال التعليم يرمي إلى إحداث تغييرات

استراتيجية فاعلة وملموسة في الطاقات البشرية وبالخصوص في مجال التعليم العالي, لذلك إعادة الاستثمار وتنشيط العقول البشرية (الطلاب) أصبحت ضرورة حتمية ملحة وأساسية في تقييم أي برنامج علمي متخصص.

كما تنقسم المعايير لـــ(AACSB) إلى عدد أربع ركائز رئيسة يتضمن كل منها على عدد من المعايير وهي على النحو التالي :

الركيزة الأولى : الإدارة الاستراتيجية والابتكار

1. المشاركة ، التأثير ، الابتكار.
2. المساهمات الفكرية والأثر والمواءمة مع المهمة.
3. الاستراتيجيات المالية وتخصيص الموارد.

الركيزة الثانية : المشاركون - الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الفنيين.

4. قبول الطلاب والتقدم والتطوير الوظيفي.
5. الكفاية والانتشار.
6. إدارة الكلية والدعم.
7. الكفاءة المهنية للموظفين ونشرها.

الركيزة الثالثة : التعليم والتعلم

8. إدارة المناهج وضمان التعلم
9. محتوى المنهاج
10. تفاعلات الطلاب في البرنامج
11. الدرجة العلمية المستوى التعليمي ، البنية ، والمعادلة
12. فعالية التدريس.

الركيزة الرابعة : المشاركة الأكاديمية والمهنية.

13. المشاركة الطلابية الأكاديمية والمهنية.
14. التعليم على التدريب.

15. مشاركة أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم العلمية.

إذن المهمة التي ستواجه برنامج إدارة الأعمال- جامعة سرت ليست بالسهلة أو اليسيرة حيث تستدعي حشد الطاقات على مستوى الجامعة والكلية من أجل دعم برنامج إدارة الأعمال ماديا ومعنويا للحصول على الاعتماد الدولي التخصصي ، وهذا يدفعنا إلى البحث عن الصعوبات الى تواجه برنامج إدارة الأعمال للحصول على الاعتماد المنشود.

- **المحور الخامس : أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه برنامج إدارة الأعمال – جامعة سرت للحصول على الاعتماد الدولي التخصصي**

يمكن تقسيم الصعوبات والتحديات التي تواجه برنامج إدارة الأعمال إلى نوعين:

1. النوع الأول: هي تلك القضايا والمشاكل التي يعتبر تذليلها أمرا يسيرا وفقًا للظروف والإمكانات الحالية مثل الصعوبات التي تم رصدها في تقرير جائزة الجودة الأكاديمية لعام 2014م,
2. النوع الثاني: هي تلك القضايا والمشاكل التي تحتاج إلى وجود إرادة حقيقية ومعلنة من إدارة الجامعة، إضافة إلى إرادة سياسية من وزارة التعليم.

ففي النوع الأول من الصعوبات والتحديات رصد الفريق المكلف بتقييم برنامج إدارة الأعمال عددا من الصعوبات والتحديات، وهي:

1) تحتاج الرؤية والرسالة والأهداف إلى مراجعة دورية بشكل يتم فيه إشراك جميع مكونات العملية التعليمية في البرنامج لتعطي مضمون أشمل لما يقدمه البرنامج وكذلك يتطلب الأمر التعريف بها أكثر لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب والجهات ذات العلاقة.
2) وضع المعايير الأكاديمية المعتمدة التي استند عليها البرنامج في الفقرة الثالثة من النموذج المعتمد وإضافة مصفوفة البرنامج.
3) وضع كل مكونات البرنامج التعليمي في ملف واحد يشمل مواصفات البرنامج ومقرراته وخططه بما يخدم فعالية وجود هذه المستندات وجعلها في متناول جميع مكونات العملية التعليمية بالبرنامج.
4) يحتاج البرنامج لوضع خطة واضحة معتمدة للتدريب الميداني يشمل آليات معتمدة للتقييم.
5) يحتاج البرنامج إلى إدخال وسائل محددة لتنمية التعلم الذاتي وتحفيز الطلاب على ذلك.
6) وضع دليل يتضمن جميع المعلومات الخاصة بالبرنامج.
7) يحتاج عضو هيئة التدريس إلى خدمات دعم مهنية وتقنية ويجب أن توضع في الخطط المستقبلية.

8) تشجيع أعضاء هيئة التدريس للقيام بالأنشطة والخدمات المجتمعية واتاحه الفرصة بشكل عادل بينهم للمشاركة في اللجان العلمية والثقافية.
9) ضرورة وجود مكتبة فعالة تفي بالغرض التعليمي للبرنامج مدعم بدوريات ومنظومة الكترونية.
10) عدم وجود معامل حاسوب بالبرنامج ويتطلب الامر لضرورة توفير معامل الحاسوب لتنفيذ متطلبات المقررات الدراسية.
11) تفعيل نظام الإرشاد بما يضمن تحليل ملفات الطلاب واكتشاف الطلبة المتميزين من ذوي المواهب وفي الجانب الآخر الطلبة المغتربين وذلك بتوفير الدعم والمساندة لكلا الفئتين.
12) ضرورة الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
13) كان للتغيرات الإدارية للمناصب القيادية في البرنامج تأثير سلبي واضح على معايير الجودة ووجودها كما في باقي البرامج المدقق عليها حيث شملت التغييرات في بعض البرنامج منسق البرنامج ومنسق الجودة في البرنامج ومنسق الجودة في الكلية.
14) ضعف المكتبات التي تخدم البرنامج وبالتالي تحتاج إلى تطوير وتزويد بالكتب والمراجع والدوريات وربطها بالشبكة الدولية.
15) بعض أدلة البرنامج قديمة وتحتاج الى تحديث.

وبرغم من تعثر برنامج إدارة الأعمال بفعل توقف الدراسة الجامعية في مرحلة 2016م، ولمدة سنة ونيف نتيجة لظروف الحرب الدائرة في مدينة سرت, إلا أن جهود القائمين علي البرنامج حاولت السعي لإذابة جليد تلك الصعوبات.

اما فيما يتعلق بالنوع الثاني من الصعوبات والتحديات التي تواجه البرنامج للحصول على الاعتماد الدولي التخصصي، فأهمها:

- الحاجة لوجود استقلال أكاديمي وإداري ومالي لتحقيق أهداف البرنامج.
- الحاجة إلى توفير ميزانية، وتيسير والامكانات المادية اللازمة لدعم وتطوير الانشطة المتنوعة التي ستنهض بأدائه تماشيًا مع طموحات البرنامج وأهدافه.
- الحاجة إلى تعديل بعض التشريعيات واللوائح المنظمة للعمل الجامعي، وبشكل خاص فيما يتعلق بوجود مرونة في وضع الهيكل التنظيمي، والتوصيف الوظيفي.
- النقص في أعداد أعضاء الهيئة التدريس والكوادر المساندة والموظفين.
- الحاجة لوجود برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

- تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفنية والمهنية للكوادر المساندة.
- ضعف مشاركة الطلبة في اتخاذ القرار.
- تلف بعض وثائق البرنامج نتيجة لحرب 2016م .

وبعد توضيح أهم الصعوبات والتحديات فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما هي أهم المقترحات والإرشادات التي قد تمهد الطريق نحو الحصول علي الاعتماد المهني المتخصص لبرنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت، وهذا ما سيتم الإجابة عنه في المحور التالي.

- **المحور السادس : أهم المقترحات الاسترشادية للحصول على الاعتماد الدولي لبرنامج إدارة الأعمال بجامعة سرت.**

إن رحلة تحقيق الاعتماد الدولي التخصصي طويلة وتحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت والمال، بالتالي سنحاول في هذا المحور وضع خارطة طريق لأهم الإرشادات والمقترحات لبلوغ الهدف المنشودة، ففي تقرير جائزة الجودة الأكاديمية لعام 2014م أوصي الفريق المكلف بتقييم برنامج إدارة الأعمال بعدد من التوصيات أهمها :

1. زيادة نشر ثقافة الجودة لدى مكونات البرنامج الأكاديمي بما يضمن فهم أشمل لآليات وايجابيات برنامج الجودة في البرنامج.
2. وضع خارطة لمرافق البرنامج بالمدخل الرئيسي للمرافق وزيادة اللوحات الإرشادية ووضعها في المكان المناسب.
3. وضع خطة متكاملة للأمان والسلامة وتفعيلها.
4. منح الدعم الكافي لمكتب ضمان الجودة بالجامعة وذلك للتمكن من بناء نظام الجودة بكافة البرنامج التعليمية ونشر ثقافة الجودة.
5. متابعة خرجي البرنامج للحصول على التغذية الراجعة والاستفادة منها في تطوير البرنامج الأكاديمي.
6. توفير اليات واضحة ومعلنه لمعرفة رضا أعضاء هيئة التدريس وتطوير أدائه بشكل فعال.
7. مناقشة نتائج تقييم اداء الطلاب والاستفادة منها لدعمهم ومساندتهم.
8. تطوير وتحديث موارد الخدمات التعليمية وتقويمها دوريا ومناقشة التقويم مع الإدارات المختصة للاستفادة منها في تطوير فعاليات البرنامج.

وبشكل عام يمكن تحديد عدد من المقترحات الاسترشادية التمهيدية العامة للولوج إلى الاعتماد الدولي التخصصي من خلال تشكيل فريق الجودة والاعتماد، حيث يناط بالفريق المهام التالية **(مرجين، 2016، 4)**:

1. اقتناع الإدارة – الجامعة- الكلية- البرنامج.
2. تشكيل فريق عمل يعني بتحقيق معايير الاعتماد الدولية.
3. وضع برنامج زمنى لمتطلبات الجودة والاعتماد بالبرنامج .
4. التواصل مع الجمعية الأمريكية في إدارة الأعمال، وتبادل الزيارات الدولية والإقليمية وبشكل خاص للبرامج التي تحصلت على الاعتماد من الجمعية الامريكية لتطوير برامج إدارة الأعمال(للوقوف على أهم الممارسات الجيدة ، وتجنب العوائق المحتملة).
5. الاستمرار في نشر ثقافة الجودة، وبشكل خاص حول نشر الوعي بمعايير الجودة والاعتماد الدولية.
6. وضع خطة لمراجعة قيم ورؤية ورسالة وأهداف البرنامج .
7. وضع خطة تشغيلية للبرنامج.
8. إعداد وثائق توصيف البرنامج التعليمي.
9. إعداد وثائق توصيف المقررات الدراسية بالبرنامج.

مراجعة لوائح البرنامج الداخلية.

إعداد أدلة البرنامج – مثل دليل الإجراءات الإدارية ودليل عضو هيئة التدريس، ودليل الطالب، والإرشاد الأكاديمي، دليل مشاريع التخرج...إلخ.

10. القيام بعرض ومناقشة المعايير الوطنية للجودة والاعتماد .
11. مراجعة ملفات أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
12. بناء استبانات تقييم.
13. إعداد خطة لتنفيذ الدراسة الذاتية بالبرنامج .
14. الاستعداد للتدقيق الداخلي ومن ثم التدقيق الخارجي.

كما يتطلب من البرنامج الاستمرار بشكل حثيث نحو تطوير:

1 تعزيز المشاركة : من خلال توطيد الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال الحكومي والخاص لتكون حاضنة للممارسات المهنية والريادية.

.2 تسريع الابتكار : ترسيخ مفاهيم وطرق الابتكار في مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي وريادة الأعمال، و أن تبتكر وتستثمر في رأس المال الفكري.

3. زيادة التأثير : حيث يتوجب على المؤسسة أو البرنامج القيام بممارسات لها تأثير على المجتمع المحلي والدولي، إضافة إلى التأثير على تطوير مهارات الطلاب.

استراتيجيات التعليم والتعلم والبحوث، وتطوير برامج الإرشاد الأكاديمي للطلاب، وتقوية العلاقات مع المجتمع المحلي وأجهزة القطاع الحكومي والخاص بهدف إشراكهم في برامج التدريب.

استنتاجات خاتمية :

وبشكل عام يمكن القول بأن مسألة الحصول على الاعتماد الدولي التخصصي المهني لبرنامج إدارة الأعمال ليس بالعملية الصعبة أو المستحيلة لتحققها، إنما هي في حاجة إلى وجود إرادة حقيقة من قبل إدارة البرنامج أولا، إضافة إلى وجود إرادة قوية ومعلنة من قبل رئاسة الجامعة وعمادة الكلية، وتبنيها لخيار الجودة والاعتماد الدولي، كما أن الأمر بحاجة إلى وجود دعم ومساندة حقيقة من قبل وزارة التعليم من خلال سعيها نحو مخاطبة جهات الاختصاص بشأن إعادة النظر في بعض التشريعيات واللوائح التي لا تزال تعرقل عمليات بناء بيئة عمل تسهم في تأصيل الريادة والابتكار، وأخيرًا فإن الأمر يتطلب أيضا وجود عقلية العزم التي تعني أن نبدأ الآن، وبالمتاح الممكن ولكن بصورة متميزة.

أهم المراجع :

1. مرجين ، حسين (2017) . برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية "التحديات والآفاق 2017م" جامعة سرت أنموذجا"، المؤتمر التاسع لمنظمة العربية لضمان جودة التعليم ، القاهرة خلال الفترة من 3- 4 ديسمبر 2017.
2. مرجين، حسين والشركسي، عادل وابوستة ، فرج وأبونوارة ، أحمد(2013). تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية. منشورات: المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليمية والتدريبية.
3. مرجين، حسين (2016) . دليل تطبيق دليل تطبيق الجودة والاعتماد بالكليات الجامعات الليبية ، منشورات الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم.
4. مرجين، حسين وسعد، عبدالحكيم والجيلاني، أبوبكر والمثناني، عبدالسلام وصابر، علي والشريدي، فرحة، واصبيع، سالم والأسود، رضا، (2014)، تقـرير النهائي للجان تقييم جائزة الجودة الأكاديمية، جامعة سرت، غ.م
5. مرجين، حسين وعلي، إبراهيم ورمضان، المدني وعبدالجليل، عبدالله (2010). تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية. منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليمية والتدريبية.غ.م
6. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليمية والتدريبية.(2012). تقرير أداء مكاتب الجودة وتقييم الأداء في الجامعات الليبية الحكومية.
7. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليمية والتدريبية.(2012). دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.
8. مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي .(2009). دليل ضمان جودة والاعتماد.